العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

ألفُ المدِّ حقيقتُها الصوتيّة ووظيفتها النَحْويّة والصرْفيّة

م.م إحسان داخل نعيم
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
rueh7289@gmail.com

الملخص
لثنائية تقسيم الأصوات إلى حروف وحركات أثر بارز في الدرس اللغوي، والقيمة الصوتية لكل منهما، وتباين الحقيقة بينهما، يعطي لكل منهما دوره الأساس في النظامين النحوي والصرفي، ولكنَّ ظهور الخلاف في أصوات المد في العربية بين نحاتنا السابقين القائلين بأنها حروف، واللغويين المحدثين القائلين بأنها حركات، قد غيَّر الكثير من ثوابت الدرس الصوتي والنحوي والصرفي الموروث. وفي ظل هذا الخلاف تبرز الحاجة إلى إيجاد مقاربة تهدف إلى تقريب المسافة بين الرؤيتين، وإثبات أنَّ ما تبناه الدرس اللغوي الحديث يمثل وجهة نظر تفسيرية ناضجة لهذه المسألة، ولكنها مع ذلك لا تتسم بالقطعية، ولا تُخرج الرأي السائد قديماً بين علمائنا المتقدمين عن دائرة الصحة في التوجيه، والصواب في التعليل، و أن ما قرروه من قواعد يتلاءم مع مقتضيات النظام اللغوي لتحقيق الشمولية والاطِّراد في القاعدة النحوية، أو الصرفية، وهذا الإجراء الذي يستهدفه البحث، على فرض صحته، مما يبيح للدارسين المحافظة على هذا التراث اللغوي، ليس من قبيل الاحترام والتبجيل فحسب، بل لإمكان التقريب بين المتبنى النظري لمعطيات الدرس الحديث، والمنطلق الفكري والواقع العملي الذي عليه الدرس القديم في شقيه العلمي والتعليمي.
الكلمات المفتاحية: الحركة والسكون، الصائت، أصوات المد، الحرف الصامت، الوظيفة.

Abstract
The duality of dividing sounds into letters and vowels has a significant impact on linguistic study. The phonetic value of each, and the contrast in their actual nature, gives each its essential role in the grammatical and morphological systems. However, the emergence of disagreement over the long vowel sounds in Arabic between our earlier linguists, who claimed they were letters, and modern linguists, who claimed they were vowels, has altered many of the established principles of inherited phonetic, grammatical, and morphological study. In light of this disagreement, the need arises for an approach aimed at bridging the gap between the two perspectives and proving that what modern linguistics has adopted represents a mature interpretive perspective on this issue. However, it is not definitive, nor does it deviate from the prevailing view among our early scholars as sound in its guidance and correct in its reasoning. The prevalent view, however, is that the rules they established are consistent with the requirements of the linguistic system, achieving comprehensiveness and consistency in grammatical or morphological rules. This procedure, which this research aims to achieve, assuming its validity, allows scholars to preserve this linguistic heritage, not only out of respect and reverence, but also to bring together the theoretical foundations of modern linguistics and the intellectual premise and practical reality of traditional linguistics, both scientific and educational.
Keywords: movement and stillness, vowel, long vowel sounds, consonant, function.

المقدمة : إنَّ الخوض في دراسة ما يتعلق بحروف المدِّ، خوضٌ في بحث ذي مفهوم إشكاليّ؛ إذ تتجاذبه رؤيتان مختلفتان إلى درجة لا يمكن معها الجمع بينهما، أو أنَّه يعْسرُ التصدِّي لمثل ذلك. فما مفهوم

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز July 2026

حروف المد؟ أو ما حقيقتها الصوتية؟ أحروف هي أم حركات؟ أساكنة هي أم ليست ساكنة؟ مسبوقة بحركة من جنْسها أم ليستْ كذلك؟، إنَّما هي تساؤلات قد تباينت إجاباتها بحسب اللغويين المتقدمين والمحدثين. و لأجل الوقوف على حقيقة الألف المدية ووظيفتها، لا بدَّ من معرفة أنَّ الألف موضوعة هذا البحْث بمنْزلة الكلي الذي له أنْواع، منها: ألف التأنيث والتفخيم والألف المرقَّقة والمُمالة[١]. فصدْقُ أن الألف مهما اختلف نوعها هي حرْف مسْبوق بحركة مجانسة له على رأْي فريق من اللغويين، أو هي حركة طويلة تعادل مقدار حركتين[٢] على رأي لغويين آخرين، أمر يدعو الباحث إلى عدم التفرقة بين الألف الموصوفة بالمد وغيرها من هذه الجهة، فالمدُّ صفة الألف الملازمة لها[٣].ولهذا اقتضى ما تقدَّم البحث في حقيقة الألف بما هي ، أي من جهة حيثيتها الكلِّيَّة مع قطع النظر عن تنوعاتها الصوتية المتقدمة، فليست هذه الصفات قسيمة للألف المدية؛ ومنْ ثَم اختار بعض اللغويين أن الفتحة وكذلك الألف لا تتَّصف في ذاتها بتفخيم أو ترقيق أو غير ذلك، بل هي أوصاف لاحقة لهما باقتضاء من السياق، وموقع الحركة أو الحرْف بين الأصوات المختلفة[٤].

وقد تناول البحْث أحدَ أحْرف المدِّ، وهو الألف دوْن غيْره من أحرف المد لميزتيْنِ:

الأولى: هي عدم خروج هذا الصوت عن صفة المد؛ ومنْ ثمَّ يكوْن حركة دائماً، على ضوء رأي المحدثين، بينما يُعدُّ عند المتقدمين حرف علة ومدٍّ ، ويكون مسبوقاً دائماً بحركة من جنْسه[٥]، فإذا أمْكنَ إثبات صحَّة كون الألف حرفاً، كان الثبوت في غيرها من أحْرف المَد أوْلى.

الثانية: وجود الاختلاف الصوتي، بين نطْق الألف والفتحة في زماننا، بنحو ما، وهوما يُعزِّز الاختلاف بينهما في الحقيقة الصوتية، أو في الوظيفة اللغوية؛ فتكون للألف وظيفة الحروف لا الحركات.

وقد توزَّع البحْث على ثلاثة مباحث تليها خاتمة، فكان المبْحث الأول في ألف المد عند المتقدِّمين، وتناول الثاني رأي اللغويين المحدثين، وتعرَّض المبْحث الثالث لبعْض من وظائفها النحوية والصرفية.

المبحث الأوَّل: ألف المد عند النحويين المتقدمين:

تعرَّض سيبويه ومن قبله الخليل إلى ما يسمى بالحركات وحروف المد(الألِف، والواو والياء المديتين)، وهي إنما سميت بهذا الاسم؛ لأنَّ الصوت يمدُّ بها، ويستطيل عند النطق بها، فحروف المد عنده هي ((التي يُمدُّ بها الصوت))[٦]، وعبَّر عن كلٍّ منها بأنَّه ((حرف ممطول))[٧]. ووصفه أبو علي الفارسي بأنَّه ((زيادة في الصوت، كما أنَّ الحركة في الحرْف المتحرِّك زيادة في الصوت))[٨]. قال التهانوي: ((المد بالفتح والتشديد... إطالة الصوت بحرف مدِّي من حروف العلة، الألف والواو والياء الساكنة التي حركات ما قبلها مجانسة لها))[٩]، يُفْهَم ممّا تقدَّم أن صيرورة الصوت مدًا له شرطان: الأول: كون الحرف واحدًا من أحرف العلَّة. والثاني: إطالة الصوت به. وقد وصف بعض من النحويين هذه الأحرف بالمصوتة[١٠]. وكلما كانت هذه الأحْرف الثلاثة للْمدِّ فلا يمْكن أنْ تعْرضَ عليها الحركة[١١]. ومن بين هذه الأحْرف الثلاثة نجد أنَّ حرْف الْألف قد لازم المدَّ، ((وهو حرف اتَّسع لِهواء الصوْت مخْرجه أشدَّ من اتِّساع مُخْرج الياء والواو، لأنَّك قد تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحَنَك))[١٢]. وعند الخليل أنَّ الألف ((تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنَّما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيِّز تنْسب إليه إلا الجوف))[١٣]، وهي من حروف الحلق عند سيبويه[١٤]. ويظهر من عبارة ابن يعيْش في شرح المفصَّل الفرق بين الرأيين، والميل إلى عدم كون الألف من حروف الحلْق، لذا استعمل عبارات تدل على عدم تبنِّيه لما ذكرهُ سيْبويْه[١٥].

وأما ابن جنِّي فقد وصَف نطْق الألف بقوله: ((فتجد الحلق والفَمَ معها منْفتحين، غير معترضين على الصوت بضغْط أو حصْر))[١٦]، ويكون مخرجها من أوَّل الحلْق فوق الهمْزة[١٧]. وعندما عرَّفَ ابن جنِّي الصوْت بأنَّه ((عرض يخرج مع النفس مستطيْلاً متَّصلاً، حتى يعرْض له في الحلْق والفم والشفتين مقاطع تثْنيه عن امْتداده واسْتطالته، فيسمى المقْطع أيْنما عرض له حرفاً))[١٨]، نَقَلَ عنْ بعْضهم تشبيه ((الحلْق والفم بالناي، فإنَّ الصوْت يخرج فيه مسْتطيلاً أمْلس ساذجًا))[١٩]، وشبَّهَ استرسال الصوْت وجريانه في الناي مع الهواء الخارج من الجوف، بجريان الصوْت الخارج مِنَ الجوف مع الْألف، فإنَّ الصوْت يجري في الناي: ((كما يجْري الصوْت في الألف غُفلاً بغيْر صنْعة، فإذا وضع الزامر أنامله على فروق الناي المنْسوقة.... اخْتلفت الأصْوات .... فكذلك إذا قُطِعَ الصوْت في الحلْق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كانَ سبب اسْتماعنا هذه الأصْوات المخْتلفة))[٢٠]. يدلّ ما ذُكِر على أنَّ الحقيقة التي تتمايز بها

مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
July 2026 تموز 2026
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

الحروف متقومة بما يحدث للصوْت من الاعْتراض ونحوه مما عُبِّر عنه بقطع الصوت، وأنَّ طريقة نطْق الْألف لا يعْترضها في أعْضاء النطق ما يحبس النَّفَس أو يُضيِّقُهُ، ولِذَلك أسْماه الخليل بالحرْف الهوائيّ[٢١]، وأسماه سيْبويْه بالحرف الهاوي[٢٢]. وتشْترك حروف الْمدِّ مع الألف في ما ذُكِر منْ عدم اعْتراض الصوْت معها، وعدم وجود التضْييق والاحْتكاك، ولكنَّه مع الْألف يكون أوْضح منْه مع الواو والْياء؛ لذلك وُصِفَ بأنَّه أكثر اتِّساعًا منهما[٢٣]، ومن جانب ثانٍ فإنَّ الواو والْياء أكْثر اتِّساعًا منْ الحروف الأخرى[٢٤].

وقد عدَّ نحويُّونا السابقون الألف حرْفاً مجْهوراً[٢٥]، وهو حرْف ساكنٌ أبَدًا[٢٦]، ومسبوق بحركة منْ جنْسِه، وهي الفتْحة، قال الْخليْل: ((ولو كان اسمه حَوًّا ثمّ أردْتَ حذْف إحدى الواوين قلْتَ: يا حا أقْبلْ، بقيت الواو ألفًا بعْد فتْحة))[٢٧]. ويكوْن حرْف الْمد متَّصلاً بحركة ما قبْله، إذْ ((لا يمْكن فصل الحركة منْه والعوْد إلى اسْتتمامه؛ لأنَّ هذه الْمدَّة المستطيلة إنَّما تسمَّى حرْفًا ليناً ما دامت متَّصِلة))[٢٨]، وهذا يفسِّر صعوبة تمييز الحركة قبل المد.

العلاقة بين الفتحة والألف:

قارب النحويون بين الفتْحة والْألف فجعلوها منْها، قال سيْبويْه في أحرف الْمد، ومنْها الْألف: بأنَّهُنَّ ((يكْثرن في كل موضع، ولا يخْلو منْهن حرْف أو من بعْضهن ... هُنَّ لكلِّ مد، ومنْهن كل حركة))[٢٩]. ومن جملة ما يُفاد من هذا النص أنَّ الألف أصل لحركة الفتْحة، ولذلك نُقِلَ عن الخليْل زعْمه ((أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنَّ يلْحقن الحرْف ليوصل إلى التكلم به ... فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك))[٣٠]، ومع أن الألف أصلها إلّا أنَّ الألف تنشأ من إطالة صوْت الفتْحة، فقد جاء في كتاب العين قول الخليل: ((ويوْم راحٌ ذو ريح شديدة، بُني على قولك: كبْش صافٌ، أي كثير الصوف، قالوا ذلك على رُوح وصوف فلمَّا خفَّفوا استنامت الفتحة قبلها فصارت ألفًا، كما قالوا: قالٌ ومالٌ))[٣١]. وقد عبَّر الزجاجي بطريقتين مختلفتين عن هذا الارتباط بين الفتْحة والألف، عندما تساءل: ((لِمَ جعل رفْع الاثْنين بالْألف، ومن المتَّفق عليه أن الألف منها تولد الفتْحة التي هي علامة النصْب؟ لأنَّ أكثر العلماء على أنَّ هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والْياء والألف ... وقد قال بعْضهم: الألف من الفتحة، والياء من الكسرة، والواو من الضمة))[٣٢]. ويبدو أن الفرق بين التعبيرين مقْصود للقائلين به، بحسب فهْم الزجاجي، فقد قرَّ في ذهْنه اختلاف الرأيين حقيقة لا لفظًا؛ ولذلك مال إلى الأوَّل منهما ونسَبَه إلى الأكْثر[٣٣]، ولكن لا يستبْعد أن يكون الفرق بين التعبيرين لفظيًّا فحسب، إذْ تقدم فيما نقل عن الخليل التعبير بالطريقتين، ولا يُحْتمل منه إرادة معنًى مختلف في كل مرَّة.

إنَّ القول بالفرق بين التعبيرين ينضوي تحته فرق جوهريٌّ يُباعِدُ أو يقارب بين رأْي المتقدِّمين ورأْي المحدثين، فالرأي الأول يثْبت حرفية الألف، بل يتسرَّب منه انطباع إلى الذهن يقْضي بأنَّ الحركات حروف صغيرة، فالفتْحة ألف، ولكنَّها صغيرة[٣٤]. والرأي الثاني: يقْتضي أنَّ الألف متأخرة عن الحركة، لأنَّ الجزء سابق على كلِّه، وعند إشباع الحركة يولد الحرف المدي المناسب لها، وهذا المعْنى لازم للقول بأنَّ هذه الحركات ((متى أُشْبعت واحدة منْهن حدث بعدهن الحرف الذي هي بعْضه، وذلك نحو فتْحة عين عَمر، فإنَّك إنْ اشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت عامر))[٣٥]. وهذا الرأي يجعل الأصْل هو الجزء، فإذا نشأ من إشباع الفتْحةِ الألفُ، صحَّ أنْ يُقال: إنَّ الألف فتحة طويلة أو كبيرة، كما كانت الفتحة حرْفاً صغيراً على الرأي الآخر. وقد يكون من لوازم كون الفتْحة ألفاً صغيْرة، أنَّ الألف إذا كانتْ ساكنة فبعْضها قد يتَّصف بهذه الصفة أيضًا.

الألف حركة أم حرْف:

لم يذكر المتقدمون من اللغويين والنحويين أساساً واضحاً للتمييز بين الحركة والحرْف، إذ لم يحدِّدوا مفْهوم الحركة تحديداً صارماً يخرجها من الحرف، وقد يكون السبب في ذلك أنَّ المتقدمين لديهم ارتكاز واضح في أذهانهم يدلُّهم على الفرق بين الاثنين. ويفهمُ من كلماتهم أنَّ الحركات قد جيء بها لتسهيل عملية الكلام، وأنَّها أصوات تخرج من الممر الهوائي لجهاز النطْق من دون أنْ يعترضها ما يقطعها سوى بعْض التَّغيُّرات في أوضاع اللسان أو الشفتين، لأنَّهم ميَّزوا بين الصوت الذي يحصل معه اعْتراض فيكون حرْفاً صامتاً أو صحيحاً، وبين ما ليس فيه اعْتراض للصوت فيكون حرف مد؛ وبما أنَّهم جعلوا الحركات ((أبعاض حروف المد واللين))[٣٦] على حدِّ تعبير ابْن جِنّيّ، فلا بدَّ أنْ يكون لديهم قيد آخر زيادة على

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز July 2026

المرور الحر للهواء في عملية النطق. وما يمْكن أنْ يوجَّه به ذلك لا يخلو من أحد تفْسيرين:
الأوَّل: أنْ يُقال بأنَّ التسمية بالحركات لا تجعلها قسماً مختلفاً في حقيقته عن الحرف، بل الحرف، بلغة المنطق، مفْهوم مُشَكِّك يصدق على مقاطع الصوت التي تحصل نتيجة ما يعتري عمليَّة النطْق من اعْتراض وتضييق ونحوه، ويصْدق على الصوت المسمَّى حركة ولم يشتمل على شيءٍ ممّا سبق. ولو قيل: بأنَّ الحرْف ليس تطبيقاً عملياً، بل مفهوماً انتزاعياً[٣٧]، كان الأمر أوضح؛ لأنَّ الانتزاع والتجريد الذهني سهل المؤونة. وما يمْكن أنْ يكون مستنداً لهذا التفسير، ما ذكروه من أنَّ الحركات حروْف صغيْرة. قال الدكتور النعيمي، في معرض تفسير كلام الفارابي (ت٣٣٩) الذي جعل الحركات قسماً من الحروف، إنَّ ما ((تسميه العرب الحركات هو في حقيقته حروف مصوتة قصيرة، شأنها إذن شأن سائر المصوتات الطويلة في الحرفية (الصويتية) فغير المصوتة بأنواعها المختلفة، والمصوتة القصيرة والطويلة بأنواعها المختلفة هي حروف اللغة بالمعنى الصويتي (الفونيمي) الذي أراده هنا من لفظ الحرْف))[٣٨].
الثاني: أنْ يحتَفَظ للحركة بحقيقتها الصوتية المغايرة للحرف، فلا تندرج تحت مفهوم الحرْف، وعلى هذا المعنى لا بدَّ من تذليل إشكالية أنَّ الحركات وأحرف المد بينهما من التشابه في طريقة إنتاجهما ما يجعلهما قسماً واحداً، فتكون أحرف المد حركات أيضاً، وبما أنَّهم لم يُخرجوها من الحرْفية، فهذا يعني وجود مائز أباح لهم هذا الفهم، وما يُتصورُّ من مائز بينهما يكون من ناحية أنَّ تحقّق الإشباع والاسْتِطَالة، يفضي إلى وجود جهتين مختلفتين بينهما، فليس الفرق بين الألف والفتحة كمِّيًّا فقط، بل كيفياً أيضاً[٣٩]، بناء على فهْم أنَّ معنى الإشباع مغاير لمفهوم الاستطالة، وأقلُّ ما يمكن أن يقال في ذلك: إنَّ إنتاج أيِّ حرْف مد يستلزم ضغْطاً وتركيزاً على الحرف السابق عليه مما يعطيه درجة من الاعْتماد تسمح له بالإشباع والاستطالة، وبهذا يتميَّز حرْف الْمد عن الحركات القصيرة.
والذي يؤيِّد الفرق بين الحركة وحرف المد، أيضاً، قول بعْضهم: إنَّ ((المصوت الطويل بما خص به من طول وتصويت صار يعدل مصوتاً قصيراً ونصف مصوت (صامت). وهذا ما نراه عند انشطار الياء الْمدية، أو الواو الْمدية إلى مصوت قصير، ونصف مصوت له قيمة صامت. أما الألف فلا تتعرَّض للانشطار إذ ليس لها نصف مصوت))[٤٠]. وعدم انشطار الألف لا يُثبت الفرق بينها وبين أختيها (الواو والْياء)، وإذا كانت الألف هكذا، فهي ليست حركة خالصة، كما أنَّها ليست حرْفًا خالصًا، بل فيها شيء من هذا وشيء من تلك، ولكنَّها للحرْف أقْرب، بدلالة النص المتقدم نفسه؛ لأنَّ المصوِّت الطويل إذا كان يساوي قيْمة صامت وحركة قصيرة، وقد ثبت في كثير من توجيهات اللغويين المحْدثين لحالات التغيُّرات الصوتية والصرفية، أنَّ الألف، مثلاً، تعادل فتحتين قصيْرتيْن، وهذا يعني من ناحية القيمة الصوتية تكوُّن الألف من حركتين كل واحدة منهما تعادل نصف صامت، وتكون النتيجة أنَّ الألف تعادل حرفاً صامتاً، لذلك وصفهنَّ ابن جني بأنَّهن ((حروف توامّ كواملُ))[٤١]، ولعلَّ هذا التمام والكمال والإشباع والاستطالة له مدْخلية في إدخالهن في حيِّز الحرْف، ومباعدتهن من حيِّز الحركات، على الرغم من وجود الشبه الكبير بينهما[٤٢]. مضافاً إلى أنَّ الألف يمكن أنْ تحلَّ محلَّ حرف صامت، كالهمزة، والتنوين . أمّا إحلال الحركة محل الحرْف الصامت فليس ممكناً، لذا عندما تسْقط قاعدة الصائت القصير في نحو: قاوِل، يؤتى بحرف صامت ليكون قاعدة لها وهو الهمزة، ومهما كان السبب في تفسير ذلك، فالحاصل أنَّ الحركة لا تتبادل موقعيًّا مع الصامت، بخلاف الألف إذ يصحُّ فيها ذلك، وهذا أمْر يبيح لهم عدَّ الألف حرْفاً. ولا غرابة في ذلك حتى مع عدم وجود عائق أو احتكاك في تكوينه؛ لما ذُكِرَ منْ أنَّ ذلك ليس شرطاً في عدِّ الصوْت ساكناً أو علَّة، لأنَّ ((الجهر ... ليس ضروريًّا في إنتاج العلل... كذلك فإنَّ وجود الاحتكاك أو غيابه لا يصْلح معياراً للتمْييز بين العلل والسواكن في جميع الحالات))[٤٣]. وذكر بعض اللغويين أنَّ القيْمة ((الصوتية لأحْرف المدِّ تساوي القيمة الصوتية للصوامت التي يمْكن مدُّها))[٤٤]، ولو صحَّ كونه قمَّة في المقْطع، ما كان ذلك قادحاً؛ لأنَّ الحرْف قدْ يكون قمَّة في المقْطع أيْضاً[٤٥].
وفي ضوء تصوُّرات المُحْدثين يمْكن توجيه رأي المتقدِّمين أيْضاً، على النحْو الآتي:
١ـ التفْريق على أساس الفونتيك والفونولوجيا؛ فإذا نظْرنا إلى صوْت الألف بنظْرة تجْريديَّة دون وضعه في سياقات معيَّنة، يكون الألف صائتاً طويلاً، ولكنْ لو نظرْنا إليه نظْرة فونولوجيَّة، على ضوْء تقابلاته السياقيَّة، يكون بمثابة الحرْف الصامت.
٢ـ مراعاة جهتي التحليل والواقع النطْقي، فمنْ جهة التحليل يمثِّل قيْمة الحرْف الصامت، ويكون صائتاً منْ

جهة الواقع النطْقي. ويمْكن دفع الاعتراض الذي أُورد على مراعاة جانب التحليل المحقِّق للاطّراد في توجيه القاعدة، على حساب الواقع النطْقي[٤٦]، بلحاظ أنَّ التحْليل الذي يؤدِّي إلى الضبْط والاطِّراد في التوجيه للمسائل النحويَّة والصرْفية، لا يمْكن أنْ يتَّسِق مع مجرّد إرادة الضبْط، لو لمْ يكنْ له أساس في الواقع النطْقي، فالاطِّراد للقاعدة الناظم لجميع مسائلها، يكْشف عنْ حقيقة مشْتركة وإلا استحال اطِّرادها.

المبحث الثاني: ألف المد عند اللغويين المحدثين:

الألف عند النحويين، كما تقدم في المبحث السابق، حرف له ما للحروف، على الرغم من أنَّ تحديدهم لأصوات الْمد لا يخْتلف كثيرًا عما ذكره المحدثون[٤٧]، وذلك يستبطن مفارقة عجيبة؛ إذ ما الذي أدركه المحدثون مما خفي على المتقدمين ليستدركوا عليهم بأن أصْوات المد حركات لا حروف. بداية نجد أنهم قسموا الأصوات على قسمين صوائت وصوامت[٤٨]، ومنْهم من أشار إلى قسمة ثلاثية للأصْوات فذهبوا إلى القول بأنَّه قد ((درج اللغويون على تقسيم أصوات الكلام... إلى أصوات علة... وأشباه العلة... وسواكن))[٤٩]. وهناك من يُسمّي أشباه العلة بالصوامت الضعيفة[٥٠]، وسبب تقْسيم هذه الأصْوات راجع إلى أنَّه((عند إنتاج أصوات العلة ينفتح الفراغ الفموي بوجه عام، ويكون حراً من العقبات بالقياس إليه عند إنتاج الأصوات الساكنة))[٥١]. ولمْ يُفَرِّق اللغويون بين الحركات وأصْوات الْمد، فجعلوا أصْوات الْمد حركات طويلة في قبال الحركات التي اصطلح عليها بالصوائت أو الْحرَكات القصِيْرة[٥٢] . فالحركة فتْحة كانت أم ألِفًا ((صوْت يحْدثُ أثْناء النطْق به أنْ يمرَّ الهواء حُرّاً طليقًا من خلال الحلق والفم، دون أنْ يقفَ في طريقه عائق أو حائل ودون أنْ يُضيِّق مجرى الهواء ضيقاً من شأْنه أنْ يحدث احتكاكاً مسموعاً، ودون أنْ ينْحرف عنْ وسط الفم إلى الجانبين أو أحدهما))[٥٣]، وهذا المعنى بهذا المقدار لا يختلف فيه المتقدمون مع المحْدثين، إذ ليس فيه إضافة على ما توصَّل إليه علماء اللغة السابقون، فعلى الرغم من إدراكهم لكيفية النطْق هذه تمسَّكوا بحرفية أصْوات المد. وتختلف الحركات فيما بينها في زمن نطق كل منها، فالحركة المخْتلسة ظاهرة يُقصَّرُ ((زمن النطْق بها ... في زمن أقلَّ مما تتطلَّبه الحركة العادية))[٥٤]، كما أنَّ الحركات قد يطول زمن النطْق بها، ((وعلى هذا يكون هناك ثلاثة أنواع من الحركة، أقصرها حركة هذه الظاهرة، يليها الحركة المألوفة لنا، يليها ألف المد... فالفتْحة في هذه الظاهرة أقصر الفتحات، فإذا زدْنا زمن النطْق بها نشأت ألف الْمد))[٥٥]. وقد تقرَّر عنْد علماء اللغة المحدثين أنَّ الفرْق بين الفتحة والْألف، أو بين الحركات بصفة عامَّة وأصْوات المد، فرق في الكمِّ فقط، فليس هناك من فرْق في الواقع ((بين الحركات وهذه الأحرف... إلّا في الكمِّ الصوتي. أمَّا في الكيْف فهي هي، لا فرْقَ بين هذه وتلك، فالحركات أصْوات مد قصيْرة، والأحْرف أصْوات مد طويلة، وإنَّ الواو التي زعموا أنَّها علامة رفْع فرعية ليست إلّا ضمَّة ممطولة ... وكذلك الألف ليستْ إلّا فتْحة ممطولة))[٥٦]، وما ذُكر هنا ليس بعيداً من كلمات المتقدِّمين من النحويين واللغويين، ولا يوجد ما ينفي أنَّ الألف عنْدهم فتْحة ممطولة، أو مشْبعة، بحسب اختلاف وصْفهمْ لها، بل يوجد ما يثبت ذلك بنحْو ما تقدَّم[٥٧]، فالألف ((صائت طويل لا يخْتلف عن الفتحة إلّا في الطول))[٥٨]، وما توصف به الفتْحة فيما عدا ذلك يثبت للألف أيضاً، إذ إنَّها ((صائت، قصير، أمامي، منْفتح، غير مستدير، فموي))[٥٩]. والقول بأن الحركات هي أبعاض للحروف المدية، تُغني شهرته بين نحويينا ولغوييننا السابقين عن تكلُّف مؤونة الدليل على إثباته. ولا تختلف العربية عن غيرها من اللغات في ذلك، إذ ((جعلت العربية ولغات أخْرى كثيرة التقابل بين الحركة الطويلة والقصيرة جزءاً من نظامها الصرفي ... وذلك على النحْو الذي نجده في التقابل الذي يُؤدي إلى اختلاف المعْنى بين كلٍّ من (كتَبَ وكَتَبا)))[٦٠].

والألف كبقية حروف العلة والْمد لا تقْبل تحريكًا ولا إسكاناً[٦١]، فهي ((صائتة أبداً؛ لأنَّها لا تقبل الحركات مطلقاً))[٦٢]. ولا تكون الألف مسبوقة بحركة الفتْحة قبْلها؛ ((لأنَّ المصوِّت القصير إذا مدَّ به الصوت صار هو مصوِّتاً طويلاً، وهذا ينفي وجود مصوِّت قصير قبل المصوت الطويل))[٦٣]. وهذا المعنى لا ينطبق تماماً على الفتْحة والْألف؛ لأنَّنا لا نحصل على الألف من مجرد إطالة صوت الفتْحة مهما بالغْنا في ذلك؛ لأنَّ وضع أعضاء النطْق مختلف قليلاً أثناء النطْق بكل واحدة منْهما. ومن الغريب أنَّ نجد من يقرُّ بوجود هذا الفارق بينهما ثمَّ يصرح بأن الاختلاف بينهما من حيث الكمِّ فقط دون الكيف، فذكر ((أنَّ حياد الشفتين المعهود في نطق الفتحة القصيرة يميل إلى اتِّخاذ وضع مختلف إلى حدٍّ ما، يظهر هذا الوضع في ازدياد درجة الاتِّساع بينهما، بسبب خاصة الطول في الفتحة الطويلة دون القصيرة))[٦٤]. ولو

مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

كان السبب في هذا الانفراج الزائد بين الفكين ناتج عن خاصيَّة الطول فحسب، لحصلَ فرق مثْله في أصْوات الْمد الأخرى، والتفسير الأنْسب لذلك هو أحَد أمريْن ذكرهما الدكتور حسام النعيمي: ((الأول: أن تكون الفتحة التي نلفظها اليوم قد تقدمت قليلاً إلى الأمام، وبقيت الألف اشباعاً لفتحة متأخرة. الثاني: أن تكون الألف قد رجعت إلى الوراء، فصارت اشباعاً لفتحة متأخرة لم تكن شائعة يوم وصُفت أصْوات العربية، وأن الفتحة التي نلفظها اليوم هي الفتحة القديمة))[٦٥]، ثمَّ رجَّح احتمال ((أن صوت الألف قد تغير عما كان عليه في لسان جمهور العرب قديماً إلا الحجازيين، وذلك بأن دخله في نطقنا اليوم بعض التفخيم الذي كانت عليه لهجة أهل الحجاز))[٦٦]، والألف المنطوقة في زماننا ليس فيها من التفخيم شيء سوى سعة انفراج الفكَّين عند النطْق بها، ولعلَّ الأرْجح ممّا ذكره الدكتور النعيمي أنْ يُصار إلى الإقرار بوجود الفرْق بينهما قديمًا، ولكنَّه يخْتفي في حالات معيَّنة، كحال وصْل الألف بما بعْدها فتُنْطَق كالفتحة، كما في نطْقهم (أنَ في أنا)، و(يخْشَ في يخشى)، سواء فُسِّرَ ذلك بتقْصير الحركة أو إسْقاطها، وكحال نطْق بعْضهم الألف فتْحة في زماننا، إذ تُنْطَق (السَّماء والدِّماء)، مثلاً، (السِّمَ والدِّمَ). ويشْترط في كلِّ ما تقدَّم وجود قيْد أو سياق معيَّن، كالوصْل في الحالة الأولى، وكون المورد من قصْر الممْدود في الثانية، ولا يُشْترط مثْل ذلك في الألف العاديَّة التي يتميَّز نطقها عن الفتْحة، ومن ثَمَّ يُحْتمل أنْ تكون هي الأصْل الذي ترشَّحتْ منْه الاستعمالات أو اللهجات الأخْرى.

وقد أثْبت المحْدثون للحركات الطويلة والقصيرة صفة الجهْر، كما أثْبتها المتقدِّمون[٦٧]. وكل ما تقدَّم لا يعْدو كونه اختلافاً في النتيجة لا في الدليل عليها، فالمتقدمون من النحويين جعلوا أصْوات الْمد حروفاً، والمحدثون يجعلونها حركات طويلة، وبين النتيجتين بون شاسع فيما يترتب عليهما في التقعيد النحوي والصرفي.

مقاربة رأي اللغويين المحدثين والمتقدمين:

ربط أكثر اللغويين في دراستهم لأصْوات الْمد بين كونها صوائتاً لا يعترض نطْقها عارض، وهو ما تشترك فيه مع الحركات، وبين ما يحدث فيه اعتراض ونحوه مما يُخرج الصوْت من الصائتية فيسمى بالصامت أو الساكن. وقد تقدَّم أن هذا مما لم يجهله المتقدمون، ومع ذلك قالوا بحرفية أصْوات المد.

وقد طرح بعض اللغويين معايير عدَّة للتمييز بين الحركات والحروف، ومن ثم بين صوْت الألف والحرْف، ومن هذه المعايير:

الأول: ((المعايير الأكوستيكية... ويظهر هذا في أمرين هما: أ) الوضوح السمعي.... ب) الشدة النسبية))[٦٨]. فدرجة الوضوح السمعي والشدة النسبية أعلى في الحركة منها في الحرف، ولعل ما ذكره المتقدِّمون من صفات للألف، من الجهر ونحوه تتفق مع هذا المعيار. أما المعيار الثاني فهو ((المعايير السياقية... والمقصود بالسياق ورود الصوت في مقطع ... إذ لا بدَّ من وجود حركة في المكون المقطعي، حتى يصحَّ أنْ يُسمَّى هذا المكوِّن مقْطعاً))[٦٩]. والمعيار الثالث هو((المعايير النطقية ...أنَّ الصوت الذي يتم فيه اعتراض تيار الهواء اعتراضاً كلياً، أو اعتراضاً يؤدي إلى احتكاك فهو صامت وإلا فهو حركة))[٧٠]. وهذه المعايير لا تُعطي نتيجة جزمية تلزم النحويين بعدِّ صوْت الْمد حركة؛ لإقرار النحويين بأنَّ هذه الأحرف مصوِّتة، ولا يوجد في مرحلة تكوين أصْواتها ما يوجد في الحرف من اعتراض لمرور الهواء ونحوه من الاحتكاك والتضييق، وأول كسْر للمقولة القاضية بحصوْل التقابل والتقاطع التام بين الحركات وأصوات المدِّ وبين الصوامت ((في الطبيْعة، وفي الوظيفة، وفي المقْطع))[٧١]، هو جعل الصوائت الانزلاقية قاعدة في المقْطع، وعدِّها صواماتاً ضعيفة، كما أنَّ النحْويين التفتوا إلى أهميَّة الحركات وملازمتها للأحرف، تسهيلاً للنطْق بها. والقول بأنَّها حرْف لا ينْفي وجود الحركة في المكوِّن المقْطعي؛ لالتزامهم بأنَّ أحْرف المد مسْبوقة بالحركات المناسبة لها، ويكفي أنْ نلتفت إلى أنَّ علم العروض قائم على وجود الحركة في كل مقْطع، ومع كل ذلك أثبتوا حرفية أصْوات الْمد.

والذي يُجيز للباحث احتمال عدم دلالة هذه المعايير على تخطئة ما ذهب إليه المتقدمون، أنَّ كثيراً مما ذُكر مسلَّم به عندهم. فلو كان النحويون مخطئين في تحديد طريقة إنتاج أصْوات الْمد، كما لو أقروا بوجود اعتراض أو احتكاك في أثناء نطْقها، ثمَّ يأتي الدرس الحديث ليثبت عكس ذلك، لكان خطأ النحويين مقطوعاً به، أمَا وأنَّهم قد اتَّفقوا مع المحدثين في كثير من صفات أصوات المد الأساسية ومع ذلك قالوا بحرفيتها، فهذا يستدْعي استئناف النظر في رأْيهم، للتوصل إلى سببه عنْدهم. ولذا فأفضل طريق لإثْبات

خطأ رأي المتقدمين هو إثبات عدم صحة اللوازم التي ذكروها لأصْوات المد، وتتمثَّل تلك اللوازم في أمرين:

الأول: إن من مسلمات الدرس النحوي العربي أنَّ أصْوات المد حروف سأْكنة، وقدْ بنوا قواعدهم النحوية والصرفية على أساس ذلك.

الثاني: إنَّ أصْوات المد مسبوقة بحركة من جنسها، فالألف قبلها فتحة على ضوء نظامهم النحوي. فإذا استطاع الدرس الحديث أنْ يثبت عدم صحة هذين الأمرين، فقد ثبت أنَّ الأساس الذي بنوا عليه رأيهم ليس صحيحاً، نتيجة قصورهم في إدراك حقيقة أصْوات المد. وقد أشار سيبويه إلى الأمرين معاً بقوله: ((فإنْ كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة همزت، وذلك نحو: القضاء، والنماء، والشقاء...فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنَّه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف؛ لأنَّها بعد الفتحة أشد اعتلالاً))[٧٢].

أما الأمر الأول: فقد نصَّ عليه المحْدثون، كما تقدمَّ ذكره، وعللوا ذلك بأنَّ ((المد والحركة لا يقبلان السكون ولا الحركة))[٧٣]. وفسَّرَ بعْض اللغويين رأي النحويين بأنَّهم ((نسبوا هذه الأصوات إلى السواكن بتأثير المفهوم الذي شاع في مدوَّنتهم، والذي يعْني... المقابل للمتحرِّك))[٧٤]؛ ونظراً لوجود الفارق الكمِّي بين أصْوات المدِّ وأبْعاضها، فقد منحها ذلك ((قيْمة زمانية وإيقاعية لا تخْتلف عنْ قيْمة الصامت غيْر المتْبوع بحركة، ويوضِّح هذا أنَّهم وجدوها كهذه الصوامت، ولا سيَّما الرخْوة، يمْكن مدَّ الصوْت بها... منْ دون... كسْر الوزن))[٧٥]. والمراد بالحرف الساكن هو المجرد من الحركة[٧٦]، وهذا المعنى يتحقق بالضغط والتركيز على موضع نطْق الحرف بحيث لا يتعدَّى الصوت إلى أن تستتبعه الحركة. فالتوقف على موضع إنتاج الحرف يكون ملزوماً، ولازمه عدم الحركة في الحرف، ومفهوم السكون يقْصد به اللازم لا الملزوم، فيكون أعمَّ. وإذا صحَّ ذلك فإنَّه يُقال: إنَّ الحركة والسكون في الأجسام لا وجود معهما لغير الجسم، فالحركة في الجسم عَرَض ليس له وجود منْحاز ومستقل عن وجود الجسم، بل هي انْتقال الجسم بين مكانين، وإذا كان الجسم ثابتاً غير متحرك، فهو ساكن. وحينئذ فالتقابل بين الحركة والسكون تقابل الضدين اللذينِ لا ثالث لهما، فإذا ارتفعت الحركة تحقق السكون.

أما حركة الحرْف فهي عرض له وجود مكافئ لوجود الحرْف، فالحرف صوت له وجود مادي مدرك بالحواس، وكذلك الحركة. فإنْ نظرْنا إلى أنَّ ((الحركة تقلق الحرف عن موضعه))[٧٧]، على حدِّ تعبير ابن جني، فالتقابل حقيقة يكون بين الحرف الساكن والمتحرك، وهما ضدان لا ثالث لهما. وإن كان التقابل بلحاظ الحركة نفسها التي لها تحقق بعد الحرف متصل به، فالتقابل بين وجود الحركة، وعدم وجودها يكون تقابل النقيضين. وعلى كلا النحوين من التقابل فإنَّ ارتفاع الحركة يعني أن الثابت هو السكون. أما على القول بتقابل الضدين؛ فلأنَّ الضدين اللذين لا ثالث لهما لا يرتفعان معاً. وأما على القول بتقابل النقيضين؛ فلأنَّهما، أيضاً، لا يرتفعان معاً، فإذا زالت الحركة ثبت السكون.

فإن قيل: بأن الحرف الذي لا يقبل الحركة لا يقبل السكون، والألف، هنا، لا تقبل الحركة فلا تكون ساكنة، فيجاب عن ذلك: بأنّه مبني على أنَّ التقابل بين الحركة والسكون تقابل الملكة وعدمها، فإذا استحالت الملكة كالبصر، مثلاً، استحال عدمها، وهو العمى. وقد عرفنا أن التقابل بين الحركة والسكون ليس من هذا القبيل.

ولو قيل: بأنَّ أصوات المد حركات، والحركة لا تقبل الحركة، فلا تقبل السكون أيضاً، فيجاب عن ذلك، مضافاً لما سبق، بأمرين:

أولاً: إن تطبيق هذه القاعدة على أحرف المد فيه نحو من المصادرة؛ لأنَّه متفرع على كون أحرف المد حركات لا حروفاً، وهو عين المتنازع فيه.

ثانياً: من الحركات الصوائت الانزلاقية، وقد عرضت على بعضها الحركة.

ومما يؤيِّد إمكان كون الألف ساكنة أيضاً أنَّ التنوين من الناحية الصوْتية حرف ساكن، ومع ذلك لا تعرض عليه الحركة إلّا لعارض التقاء الساكنين. ومن ناحية أخرى قد تقرر عند النحويين أنَّ العرب لا تقف إلا على ساكن[٧٨]، لأنَّهم التزموا هذه الظاهرة في استعمالاتهم اللغوية، فإذا كان الاسم المنون في حالتي الرفع أو الجر، اكْتُفي بحذف التنوين والحركة؛ توصُّلاً للوقوف على ساكن. وأما في حالة النصب، فإنَّ الوقف يكون بالألف بدل التنوين، وكأن العربي يدرك بحسه اللغوي أنَّ تحقيق هذا الأصل الاستعمالي،

مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

وهو الوقوف على ساكن، يحصل بالوقوف على الكلمة بالألف. وما قيل في تفسير ذلك: من أنّه تمَّت إطالة الحركة القصيْرة، لا توجد حجة على تفسيره، فلماذا حُذفت الحركة مع التنوين في حالتي الرفع والجر لتحقيق قاعدة الوقوف على ساكن، ولكنْ في حالة النصب حصلتْ إطالة لحركة الفتحة لتصير ألفاً بعد إسقاط التنوين، مع أنَّ المقام من قبيل تحقيق مصداق الوقوف على ساكن. ولو كانت العلة الغائية لهذا الإجراء هي الخفَّة، فهذا لا يبرر المخالفة لطريقتهم في الوقف؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ مِنَ الألف، فَلِمَ لمْ يُبْقَ عليها عنْد الوقْف؟! كما يُضعِّف هذا الرأْي مخالفتهم لذلك بالوقوف بالسكون على ما آخره فتْحة دون الاكتفاء بها لخفَّتها. ولو سُلِّمَ بأنَّ الوقف بالألف مِنْ قبيل إطالة الحركة، لآلَ إلى القول بأنَّ هذه الحركة قد عرضَ عليْها السكون الذي يسْتدعيه الوقْف؛ ولا غرابة في ذلك، لأنَّ وسْمَ الحركة بهذا الاسم مجاز[٧٩].

وأما الأمر الثاني: وهو أنَّ الألف ليست مسبوقة بحركة الفتْحة قبلها، فاللغويون عندما قسموا الحركات إلى قصيرة وطويلة ((استطاعوا أنْ يقولوا: إن حروف المد واللين ليست مسبوقة بحركة من جنسها، كما يقول القدامى الذين ضلوا الطريق السوي حين ظنُّوا أنَّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المد))[٨٠]. وفي هذه العبارة من القسوة الشيء الكثير، فعلى الرغم من أنَّ دراساتهم وتقسيماتهم للحروف تعتمد على الذوق والإحساس بالصوْت، ولكنهم توصلوا إلى نتائج تقرُب مما توصَّل إليه المحدثون بأجهزتهم ووسائل درسهم الحديثة. ومع ذلك فإن ما ذهبوا إليه ليس عصيًّا على التوجيه، أو عما يعتذَر به لهم، فبعد أنْ ثبت إمكان عدِّ حروف المد سواكن، يمكن الادِّعاء، أيضاً، بجواز كون الألف مسبوقة بالْحركة؛ لأن مبدأ صوْت المد هو الحركة التي من جنْسه، والتي حصل المد بإطالتها، وعندئذٍ إما أن تكون الحالة الجديدة للحركة، وهي المدة، حركة واحدة طويلة أو أنهما حركتان، وهما الحركة القصيرة، والزيادة التي بها تحقق صوْت المد، أو الحركة والمد، وعلى الثاني فالتعدد فيها موجود حقيقة، ولكن لشدة الشبه والالتصاق بينهما فكأن الحركة السابقة ذابت في حرْف المد، أو تعذر تمييزها، ولكن بمجرد زوال المد ترجع الحركة للبروز والظهور، ومما يؤيد الرأي القائل بوجود الحركة على هذا النحو، أنَّ الالتزام بنفي الحركة قبل صوت المد، والقول بأنَّها حركة واحدة طويلة، فإذا وُجد ما يقتضي زوال الحركة الطويلة أو حذفها، كما في حالة الجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر، فهذا يستدعي أن يحلَّ محلها السكون، فكما يرفع الجزم الحركة القصيرة ليحلَّ محلها السكون، فكذلك الحال مع الحركة الطويلة، لأنَّها حركة واحدة، فإمّا أن تثبت دفعة واحدة أو تسقط دُفعة واحدة. وأما ادِّعاء أن المورد قد تمَّ فيه تقصير الحركة، وأن الحذف لم يتعلق بأصل الحركة بل بوصفها الزائد وهو الامتداد والاستطالة، فإن ذلك يشي بوجود ارتكاز عند المستعمل بعدم زوال التعدد بين الحركة القصيرة السابقة وحرف المد، فضلاً عن أنَّ فيه مصادرة على المطلوب؛ إذ كما يمكن تفسير الحذف بأنَّه تقصير للحركة، يمكن تفسيره بأنه انتفاء لصوت المد وبقاء الحركة السابقة عليه، بعد زوال المانع من تمييزها، وليس القول بتقصير الحركة بأقرب من القول بأن المتحقق وجوده هو الحركة السابقة، وليس هناك من دليل على كون الإجراء من قبيل تقصير الحركة الطويلة سوى أننا وجدنا في الاستعمالات اللغوية بقاء هذه الحركة بعد زوال المد، فكما أن القول بتقصير الحركة محتمل بدرجة كبيرة، إلا أنه وجهة نظر تفسيرية لظاهرة معينة، وهذا لا يمنع وجود وجهات نظر أخرى محتملة لتوجيه هذه الظاهرة. ومن ثم فإن ما تبناه المحدثون في هذا المورد لا يتسم بالقطعية، بل هو احتمال راجح في أفضل حالاته، وهذا بمجرده لا يسوغ تخطئة مذهب المتقدمين ما دام له وجه في النظر والتحليل.

يُضاف إلى ما سبق أن الآراء التي يصدر عنها العالم ينبغي أن تتَّسم بالنظرة الشمولية عند النظر في مسألة معينة، بحيث تراعي الانسجام مع القواعد الأخرى لهذا العلم وما يرتبط به ارتباطًا وثيقاً من العلوم الأخرى، وهذه النظرة حاصلة مع أحرف المد، فالبناء النحوي والصرفي للعلماء السابقين على كونها حروفاً لا حركات، لا لأنَّهم قد ضلوا عن الجادة السوية، بل لأنَّ صلاح هذه القواعد وشموليتها يتوقف على ذلك، بحيث ينْسجم رأيهم تمام الانسجام مع القواعد الأخرى في هذين العلمين. مضافاً إلى اتساق مذهبهم مع قواعد علم العروض القائم على أساس عدِّ حروف المد أصْواتاً ساكنة؛ فإذا بنينا على تسفيه رأي المتقدمين، والأخذ برأي المحدثين لتفسير المسائل النحوية والصرفية، لاختل نظام هذين العلمين؛ لعدم صلاحيته لإيجاد تفسير يتسم بالشمولية لتوجيه جميع المسائل النحوية والصرفية، وقد لا يبقى معه حجر على حجر في علم العروض. ومما يؤاخَذ عليه علماؤنا المعاصرون الذين تبنَّوا وجهة النظر الحديثة، أنهم لا يرتبون عليها الأثر العملي الذي يستدعي إبراز قواعد جديدة لتفسير جميع مسائل علمي

النحو والصرف مستوحاة من الرأي اللغوي الجديد، ولا يبرر احترام الموروث الفكري لنتاج النحويين المتقدمين المتابعة لهم على رأي قد ضلوا فيه[٨١] على حد وصْف بعْضهم.

المبحث الثالث: وظيفة الألف النحوية والصرفية:

أولاً: الوظيفة النحوية:

يُتوصل بالألف لتحقيق دلالات وظيفية عديدة في مقام التواصل، ومن هذه الوظائف التي دخلت فيها الألف في النظام النحوي لإيجاد أنماط معينة من العلاقات أو الدلالات أو الأحكام النحوية ما يأتي:

الأولى: الدلالة على الحالة الإعرابية:

علامات الإعراب وظيفة أصلية للحركات[٨٢]، وقد ينوب عنها في مواضع معينة علامات إعرابية أخرى، ومنها الألف، ومع صرف النظر عن كون الألف أو غيرها من العلامات الفرعية هي حرف الإعراب ، أو دالة على الإعراب، أو غير ذلك، فإنَّ الألف تقوم بوظيفة الدلالة على الحالة الإعرابية لأنواع معينة من الكلمات، منها:

١ـ رفع المثنى:

قال سيبويه: ((إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرْف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية...وتكون الزيادة الثانية نوناً))[٨٣]. وتكون حركة الحرف السابق على علامة الإعراب في المثنى، هي الفتحة، سواء أكانت علامة الإعراب الألف أم الياء[٨٤]. وهذا الكلام منسجم مع مباني القدماء من أنَّ الألف مسبوقة بحركة من جنْسها، وتحَرَّك بالكسر النونُ التي بعد ألف التثنية[٨٥]. وقد ذكر هنري فليش تعليلاً صوتياً لصائت الكسرة القصيرة، هنا، من أنَّ ((حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة.. كسرة قصيرة.. عنْد مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة.. والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتات متَّحدة الطابع متواصلة، وهذا يفسِّر... قصر إعراب جمع المؤنث السالم على صورتي الرفع والجر فيقال: فاعلاتٌ وفاعلاتٍ، دون أن يقال: فاعلاتً في حالة النصب... وكذلك الحال في لاحقة المثنى، حيث كسرت النون فقيل: (انِ)، دون (انَ)، وسواء في ذلك الأسماء والأفعال))[٨٦]. والتعليل الذي ذكره لهذه المسألة النحوية ليس صحيحاً؛ إذ لو كان الأمر كما قال، فأينما وُجِد هذا التتابع الصوتي للحركات يتحقق الإجراء الذي فرضه لرفع الكراهة، ولكننا إذا رفعنا خصوصية كون الكلمة جمع مؤنث سالماً أو مثنى، فلا نجد أنَّ هذا التتابع مستكرهٌ، ولا ضرورة تدعو إلى التخلص منه، ومثال ذلك: أن يُقال: (أصواتاً، أمواتًا، بياناً) وغيرها من الكلمات، بل إنَّ التخلص من (انَ) إلى (انِ)، قد جاء ما يخالفه تماماً مع تغيُّر نوع الكلمة، وهو التخلص من (انِ) باستعمال (انَ)، كما في الممنوع من الصرف للعلمية أو الوصفية مع زيادة ألف ونون، نحو: عثمانَ، وصديانَ..، وهذا يدلنا على أن في كلماتهم كثيراً من التعْميمات التي يراد بها ضبْط ما لا ينْضبط.

٢ـ النصب في الأسماء الستة:

إن مجيء الألف للدلالة على النصب موافق للأصل، لأنها شبيهة بالفتحة التي هي علامة على النصب، جاء في اللمع: ((أنَّ في الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء... والألف حرف إعراب، وهي علامة النصب))[٨٧]، وأشار أيضاً إلى إفادتها ما تفيده أشباهها من الحركات[٨٨]. قال السهيلي: ((وأما قولهم: فوك في الرفع وفاك في النصب وفيك في الخفض فحروف المد فيها حروف إعراب))[٨٩].

وعلامة النصب، هنا، وعلامة الرفع في المثنى تدلان على الحالة الإعرابية، وهي النصب في الأولى ، والرفع في الثانية، كما تدلّان على أحكام الكلمات من حيث الفاعلية والمفعولية وغيرها.

الثانية: وقوعها موقع الفاعل أو ما ينوب عنه:

تقع ألف المد في موقع الفاعل، وذلك إذا كانت ضميراً متصلاً بالفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر، وفي الوقت نفسه تدل على أن الفاْعلَ مثنى، نحو: رَسَما، ويرْسُمانِ، وارْسُما، ففي كل هذه الأمثلة تعرب فاعلاً، قال الرضي: ((المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف، والواو، والياء، في الأمثلة الخمسة: يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها))[٩٠]، وذكر أيضاً أنَّ قوله: ((المتحرك، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبا، فإنَّه لا يسكن لعدم توالي أربع متحركات))[٩١]. وكذلك يتصل

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

بفعل الأمر فتتغيَّر علامة بنائه لذلك، ويعرب الضمير فاعلاً. واللافت في الأمر هنا أن المد في هذا المورد ينطبق عليه مفهوم الحرف بلحاظ أنه حرف بناء يمثل أحد مكونات بنية الكلمة، وإن كانت هذه الكلمة مؤلفة من حرف واحد من حروف الهجاء. وينطبق عليه مفهوم الاسم بلحاظ آخر، وهو أنه في ضوء العلاقات النحوية التي ورد فيها يوصف بأنه ضمير، والضمير من الأسماء المعارف، وإذا كان هناك مجال لعدِّ صوْت المد حركة في غير هذا المورد فلا مجال له هنا؛ لأنَّ الحركة تدلُّ على بعض المعاني والوظائف النحوية، ولكنَّها لا تدلُّ على الذات، فالألف هنا كلمة، والكلمة ليست حركة اتفاقاً، وهذه الوظيفة لصوت المد تؤيد رأي المتقدمين.

الثالثة: وظائف نحوية أخرى:

يدخل حرف المد منفرداً أو بالاشتراك مع غيره في تحقيق بعض الأحكام أو المعاني النحوية، منها:

١ـ المنع من الصرف

حقُّ الاسم المعرب ان يكون مجروراً بالكسرة، وأنْ يدخله التنوين إذا كان نكرة، ولكنّنا نجد أنَّ هناك خروجاً عن هذا الأصل في بعض الأسماء، لاشتمالها على أسباب معينة لا يصح معها تنوينه أو جره بالكسرة، ومن هذه الأسباب زيادة الألف المدية والنون مع العلمية أو الوصفية، نحو: عثمانَ وغضْبانَ[٩٢]، أو ألف الإلْحاق المقْصورة نحْو: أرْطى[٩٣]، والوظيفة النحوية هنا تتمثل بالأثر النحوي الذي تحدثه من عدم التنوين، والإعراب بالفتحة بدل الكسرة في حالة الجر.

٢ـ الدلالة على الندبة:

إن اتصال الألف بالمنادى أحياناً يدلُّ على خروج المعنى النحوي من النداء الحقيقي إلى الندبة ، فإذا أضيفت لاحقة الألف إلى المنادى بالأداة (وا)، تحوَّل الأسلوب إلى الندبة[٩٤]، وسمِّيت الألف ألف الندْبة.

ثانياً: الوظيفة الصرفية:

من الوظائف الصرفية التي تتأدَّى بالألف هي:

١ـ الدلالة على التأنيث:

من الدلالات الصرفية الثابتة لحرف المد الألف، هي الدلالة على التأنيث[٩٥]، إذ يوجد ((للتأنيث علامتان: إحداهما: الألف، والأخرى: التاء، التي تقلب في الوقف في أكثر الاستعمال هاء))[٩٦]، وقد تكون ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة[٩٧]. ولو لاحظنا ما يدلُّ على التأنيث، لوجدنا أنَّ الحركات لا تصلح مطلقاً لأنْ تُفاد منها هذه الدلالة، بينما نجد أنَّ إحدى علامتي التأنيث لا شك في حرفيتها وهي التاء، فتكون الألف حرفًا يدل على التأنيث كذلك، وهذا شاهد آخر على الانسجام مع رأي نحوييننا السابقين من كون الألف حرفاً.

٢ـ وظيفة الإلحاق:

يؤتى بالألف لإلحاق لفظ بلفظ آخر[٩٨]، سواء أكانت ألف الإلحاق ممدودة أم كانت مقصورة[٩٩]، قال السيوطي: ((الإلحاق أنْ تبني مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول، فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتفْنى أصول الثلاثي، فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق))[١٠٠]. ومن الثابت عند الصرفيين أن إلحاق وزن صرفي بوزن آخر ناتج، في بعض صوره، عن مقابلة الألف بحرف أصلي في الوزن الملحق به، وهذه المقابلة لا تتأدَّى بأن يكون ما بإزاء الحرف الأصلي حركة، وإن كانت طويلة؛ لأنَّها لا تُقابَل بالحرف في الميزان الصرْفي. وبهذه الوظيفة المقررة عندهم يترجَّح رأي النحويين المتقدمين أيْضًا، على رأي اللغويين المحدثين.

٣ـ الدلالة على التكثير:

قال سيبويه: ((قولك في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التلعاب... وفي الرد: الترداد، وفي الجولان: التجوال... لمّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا))[١٠١]، والألف هنا جزء من بنية المصدر الدالة على التكثير، ولكن هناك ألف أخرى تسمى ألف التكثير، فمثلاً، ((ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث، لا للتأنيث، ولا للإلحاق))[١٠٢]، وألف التكثير هذه واحدة من الأسباب المانعة من الصرف عند بعضهم ((لأنَّ حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنَّها تمنع مع العلمية نحو: قبعثرى))[١٠٣]. وبهذا يكون التكثير إحدى وظائف الألف الصرفية.

٤ـ معْنى المشاركة

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

تأتي الألف لمعانٍ عدَّة، ومنْها معنى المشاركة أو المفاعلة[١٠٤]، قال سيبويه: ((اعْلَمْ أنَّك إذا قلْتَ: فاعلْته، فقدْ كان منْ غيْرِك إليك مثل ما كان منْك إليْه، حيْن قلْت: فاعلْته. ومثْل ذلك ضاربْته وفارقْته...))[١٠٥].
وتكون هذه الألف من أسباب التعدية للفعْل[١٠٦]، ولمْ يثْبت في لغتنا كون هذا المعْنى منْ وظائف الحركات.

الخاتمة

خلص البحث بعد هذه الجولة في آراء النحويين واللغويين المتقدمين والمتأخرين إلى النتائج الآتية:

١ـ لم تختلف آراء المتقدمين والمحدثين في كثير من صفات الألف وطريقة نطقها، ولكنهم اختلفوا في عدها حرفاً، لاختلاف الأساس الذي بنوا عليه رأيهم.

٢ـ الاختلاف الحاصل بين نطق الألف ونطق الفتحة في يومنا هذا، يدل على تجاوز حدود الفارق الكمي فقط.

٣ـ أثبت البحث عدم صحة تخطئة المحدثين لرأي النحويين السابقين، لأنّ تفسيرهم لأصوات المد لا يخرج عن دائرة الاحتمال والظن أيضاً.

٤ـ إمكان سبق الألف بالحركة؛ لأن حذف الحركة الطويلة على رأي المحدثين يستلزم طرحها وإسكان الحرف السابق، والقول بتقصير الحركة يفتقر إلى تفسير مقنع.

٥ـ جواز اتصاف الألف بالسكون لاقتضاء ثبوت أحد الضدين عند ارتفاع ضده.

٦ـ رأي المتقدمين يتسم بالشمولية لصلاحيته لتفسير ظواهر علم النحو والصرف والصوت والعروض بخلاف رأي المحدثين.

٧ـ هناك وظائف نحوية وصرفية تنسجم مع كون الألف حرفاً لا حركة، ومنها كون الألف يأتي ضميراً، والضمير كلمة ولا يصح كونه حركة.

٨ـ من قال بأن الحركة لا تحرك، لم يتضح لديه مفهوم الحركة؛ لأن تسميتها بهذا الاسم تسمية للسبب باسم مسبَّبِه.

الهوامش

[١]) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م): ١٩٠، ٢١٣.
[٢]) ينظر: العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، (تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م): ٤١، دراسات في علم اللغة، دكتور كمال بشر (دار غريب): ١٦٢، المنْهج الصوتي للْبنية العربيَّة، رؤية جديدة في الصرْف العربي، د. عبد الصبور شاهين (مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م): ١٧٠.
[٣]) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء الكفوي، ت ١٠٩٤هـ، (تح: عدنان دروش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت): ٢٤، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، ت ١١٥٨هـ، (تح: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م): ٦٤٦/١.
[٤]) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٩١، ٩٢.
[٥]) ينظر: كتاب سيبويه، عمر بن بشر، سيبويه، ت ١٨٠هـ، (تح: محمد عبد السلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٩م): ٤/ ٣٨٥، سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، (تح: محمد حسن إسماعيل، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م): ٢/ ٢٩٥.
[٦]) كتاب سيبويه: ٤٢٦/٣.
[٧]) المصدر نفسه: ٤/ ٤٣٨.
[٨]) التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، (د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م): ٥/ ١٦٣.
[٩]) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/ ١٤٩٧.
[١٠]) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، ت ٢٨٥هـ، (تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت):١/ ٦١.
[١١]) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٦١.
[١٢]) كتاب سيبويه: ٤/ ٤٣٥، ٤٣٦، وينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد السراج، ت ٣١٦هـ، (تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م): ٣/ ٤٠٤، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي ت ٦٦٩هـ، (تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م): ٤٢٧.
[١٣]) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، (تح: د. مهديالمخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال): ٥٧/١.
[١٤]) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، والأصول في النحو: ٤٠٠/٣، والممتع الكبير في التصريف: ٤٢٤.

[١٥]) ينظر: شرح المفصَّل، ابن يعيش النحوي الحلبي، ت ٦٤٣هـ، (تح: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت، ٢٠١٤م): ١٠/ ٢٠٥.
[١٦]) سر صناعة الإعراب: ٢١/١، وينظر: شرح المفصَّل: ١٠/ ٢١٧.
[١٧]) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٥٧.
[١٨]) المصدر نفسه: ١/ ١٩.
[١٩]) المصدر نفسه: ١/ ٢١.
[٢٠]) المصدر نفسه: ١/ ٢١، ٢٢.
[٢١]) ينظر: العين: ١/ ٥٧.
[٢٢]) ينظر: كتاب سيْبويْه: ٤٣٥/٤.
[٢٣]) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٥/٤، ٤٣٦.
[٢٤]) ينْظر: المصدر نفسه: ٤٣٦.
[٢٥]) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٤٣٤.
[٢٦]) ينْظر: المقتضب: ١/ ١٦١، ٢١٠، الإيْضاح في علَلِ النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، (تح: د. مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م): ٧٣، ١٢٥، كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، ت٣٧٧هـ، (تح: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م): ٥٧٧، ٥٨٨، ٦٠٦، شرح عيون الإعراب، علي بن فضال المجاشعي، ت ٤٧٩هـ، (تح: عبد الفتاح سليم، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م): ٥٩، الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، ت ٧٤٩هـ، (تح: طه محسن، مؤسسة دار الكتب، ١٩٧٦م): ٢٠٤.
[٢٧]) العين: ٨/ ١٤٤.
[٢٨]) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، (تح: محمد علي النجار، ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١م): ١٢٠/٣.
[٢٩]) كتاب سيبويه: ٤/ ٣١٨.
[٣٠]) المصدر نفسه: ٤/ ٢٤٢، وينظر: شرح كتاب سيبويْه، أبو سعيد السيرافي، ت ٣٦٨هـ، (تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م): ٥/ ٢٠٩.
[٣١]) العين: ٣/ ٢٩٢.
[٣٢]) الإيضاح في علل النحو، : ١٢٣.
[٣٣]) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٤.
[٣٤]) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٣.
[٣٥]) المصدر نفسه: ١/ ٣٤.
[٣٦]) سر صناعة الإعْراب:٣٣/١.
[٣٧]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م): ٧٤.
[٣٨]) أبْحاث في أصْوات العربية، د. حسام النعيمي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، (، العراق، بغداد، ١٩٩٨م): ٨٩.
[٣٩]) ينْظر: دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م: ٣٢٩، ٣٣٠.
[٤٠]) المصدر نفسه: ١٠٧.
[٤١]) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٣.
[٤٢]) ينْظر: الخصائص: ٢/ ٣١٨، ٣٢١.
[٤٣]) دراسة الصوت اللغوي: ١٣٧.
[٤٤]) تجاور الصوامت في العربية، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تموز، دمشق، ٢٠١١م: ٦٧.
[٤٥]) ينْظر: دراسة الصوْت اللغوي: ١٣٩.
[٤٦]) ينْظر: تجاور الصوامت في العربية: ٦٥.
[٤٧]) أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام النعيمي جامعة بغداد، سلسلة بيت الحكمة ٤: ١٨.
[٤٨]) ينظر: العربية الفصحى: ٣٥.
[٤٩]) أسس علم اللغة، ماريو باي (ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م): ٤٦.
[٥٠]) ينظر: العربية الفصحى: ٣٩.
[٥١]) أسس علم اللغة: ٧٩.
[٥٢]) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١٩، بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، ت ١٤٢٢هـ، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م): ١٦٢، المنهج الوصْفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد، ط١، دار دجلة ناشرون، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م): ١٤٩.
[٥٣]) دراسات في علم اللغة: ٨٧، وينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، (دار النهضة العربية، بيروت):

١٤٨، ١٤٩، مناهج البحث في علم اللغة، د. تمام حسان، (دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩م): ١٤٩
[٥٤]) من أسرار اللغة: ١٩٠.
[٥٥]) المصدر نفسه: ١٩٠.
[٥٦]) في النحو العربي تقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م: ٧٣، ٧٤.
[٥٧]) ينظر: العين: ٣/ ٢٩٢، سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٤.
[٥٨]) مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، ط١، الدار العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م): ١٣٩.
[٥٩]) المصدر نفسه: ١٣٨.
[٦٠]) اللسانيات الوظيفة والمجال والمنهج، د. سمير شريف استيتية،(عالم الكتب، إربد، ٢٠٠٨م): ١٠٢.
[٦١]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٧٠، ٧١.
[٦٢]) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، ط١، دار النشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م): ٤١.
[٦٣]) أبْحاث في أصوات العربية: ١٠١، ١٠٣، ويُنْظر: الدراسات اللَّهَجيَّة والصوتية عند ابن جني، (دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م): ٣٢٨.
[٦٤]) دراسات في علم اللغة(كمال بشر): ٨٩.
[٦٥]) أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام النعيمي،: ٢٠.
[٦٦]) المصدر نفسه: ٢٠.
[٦٧]) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: ١٤٩، دراسات في علم اللغة (كمال بشر): ٨٧، علم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل،(ط١، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م): ٤١٩.
[٦٨]) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، : ٥٤، وينظر: مبادئ اللسانيات: ٩١، ٩٢.
[٦٩]) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ٥٥.
[٧٠]) المصدر نفسه: ٥٥.
[٧١]) الوقف في المدونة النحوية: ٢٥٦.
[٧٢]) كتاب سيبويه: ٤/ ٣٨٥.
[٧٣]) اللغة العربية معناها ومبناها: ٧١.
[٧٤]) تجاور الصوامت في العربية: ٣٥.
[٧٥]) المصْدر نفْسه: ٣٥.
[٧٦]) ينْظر: نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م): ٦٧.
[٧٧]) سر صناعة الإعراب: ١٩/١.
[٧٨]) ينْظر: كتاب التكْملة: ٢٠٤.
[٧٩]) ينْظر: الوقْف في المدوَّنة النحويَّة،: ٢٠.
[٨٠]) الدراسات اللهجية والصوتية: ٣٣٠.
[٨١]) ينْظر: المصدر نفسه: ٣٣٠
[٨٢]) ينْظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٤٥.
[٨٣]) كتاب سيبويه: ١/ ١٧.
[٨٤]) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣٨٥.
[٨٥]) ينظر: المصدر نفسه: ١٨/١.
[٨٦]) العربية الفصحى: ٤٨.
[٨٧]) اللمع في العربية، أبو الفتح بن جني ت ٣٩٢هـ (تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت): ١٨.
[٨٨]) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٣٧.
[٨٩]) نتائج الفكر في النحو:٨٠.
[٩٠]) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، ت ٦٨٦هـ، (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران): ٤/ ٢٣.
[٩١]) المصدر نفسه: ١٤/٤.
[٩٢]) المصدر نفسه: ١/ ١٥٨.
[٩٣]) ينْظر: همْع الهوامع في شرْح جمْع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م): ١/ ١٠٨.
[٩٤]) ينظر: المنْصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، (ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م: ١٥، الجنى الداني في حروف المعاني:٢٠٢.
[٩٥]) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٥٥، ٢٥٧.

[٩٦]) كتاب التكملة: ٣١٧.
[٩٧]) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٥/٤، ٢٥٧، كتاب التكملة: ٣١٧، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،: ١/ ٨٧.
[٩٨]) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٢٤.
[٩٩]) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٠٨/١.
[١٠٠]) المصدر نفسه: ١/ ١٠٨.
[١٠١]) كتاب سيبويه: ٤/ ٨٤.
[١٠٢]) الخصائص: ١/ ٣٢١.
[١٠٣]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، (تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م): ٣/ ١٢١٥، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، ت ٩٠٠هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م): ٣/ ٣٨٦.
١٠٣) كتاب سيبويه: ٤/ ٦٨.
١٠٤) ينظر: شذا العرْف في فنِّ الصرْف، الشيخ أحمد الحملاوي ت١٣٥١ه، مكتبة النهضة العربية، بغداد: ٤٨.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أبْحاث في أصْوات العربية، د. حسام النعيمي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، (العراق، بغداد، ١٩٩٨م).
٢. أسس علم اللغة، ماريو باي (ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م).
٣. أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام النعيمي، جامعة بغداد، سلسلة بيت الحكمة ٤: ٢٠.
٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد السراج، ت ٣١٦هـ، (تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م).
٥. الإيْضاح في علَلِ النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، (تح: د. مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م).
٦. بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، ت ١٤٢٢هـ، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م).
٧. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، ط١، دار النشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م).
٨. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، (د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م).
٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، (تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م).
١٠. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، ت ٧٤٩هـ، (تح: طه محسن، مؤسسة دار الكتب، ١٩٧٦م).
١١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، (تح: محمد علي النجار، ط٥،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١م).
١٢. الدراسات اللَّهَجيَّة والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
١٣. دراسات في علم اللغة، دكتور كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.
١٤. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، (تح: محمد حسن إسماعيل، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م).
١٥. شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحمْلاوي ت١٣٥١ه، مكتبة النهضة العربية، بغداد.
١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، ت ٩٠٠هـ، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م).
١٧. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، ت ٦٨٦هـ، (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران).

١٨. شرح المفصَّل، ابن يعيش النحوي الحلبي، ت ٦٤٣هـ، (تح: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت، ٢٠١٤م).
١٩. شرح عيون الإعراب، علي بن فضال المجاشعي، ت ٤٧٩هـ، (تح: عبد الفتاح سليم، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م).
٢٠. شرح كتاب سيبويْه، أبو سعيد السيرافي، ت ٣٦٨هـ، (تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م).
٢١. العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، (تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م).
٢٢. علم اللسانيات الحديْثة، د. عبد القادر عبد الجليل،(ط١، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م).
٢٣. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، (دار النهضة العربية، بيروت).
٢٤. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، (تح: د. مهديالمخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال).
٢٥. في النحو العربي تقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، (ط٢،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م).
٢٦. كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، ت٣٧٧هـ، (تح: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م).
٢٧. كتاب سيبويه، عمر بن بشر، سيبويه، ت ١٨٠هـ، (تح: محمد عبد السلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٩م).
٢٨. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، ت ١١٥٨هـ، (تح: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م).
٢٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ)، (تح: عدنان دروش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت).
٣٠. اللسانيات الوظيفة والمجال والمنهج، د. سمير شريف استيتية،(عالم الكتب، إربد، ٢٠٠٨م).
٣١. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م).
٣٢. اللمع في العربية، أبو الفتح بن جني ت ٣٩٢هـ، (تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت).
٣٣. مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، ط١، الدار العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م).
٣٤. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، ت ٢٨٥هـ ، (تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت).
٣٥. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي ت ٦٦٩هـ، (تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م).
٣٦. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م).
٣٧. مناهج البحث في علم اللغة، د. تمام حسان، (دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩م).
٣٨. المنْصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، (ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م).
٣٩. المنْهج الصوتي للْبنية العربيَّة، رؤية جديدة في الصرْف العربي، د. عبد الصبور شاهين (مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م).
٤٠. المنهج الوصْفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد، ط١، دار دجلة ناشرون، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م).
٤١. نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م).
٤٢. نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن عبد الله السهيلي، ت ٥٨١هـ، (ط١، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٩٩٢م).
٤٣. همْع الهوامع في شرْح جمْع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م).
٤٤. الوقف في المدوَّنة النحْوية، د. جواد كاظم عناد، ط١، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠١٩م